

الخطاب السياسي الشعبي ودوره في صناعة السلوك الانتخابي في الجزائر Populist political Speech and its role in shaping electoral behavior of Algeria

بن جدة فريدة¹، زريق نفيسة²

¹مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)، farida.bendjedda@univ-msila.dz

²مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)، nafissa.zerig@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2021/10/29

تاريخ القبول: 2021/09/09

تاريخ الاستلام: 2021/06/15

ملخص:

تركز هذه الورقة البحثية على الدور الذي يلعبه الخطاب السياسي الشعبي في صناعة السلوك الانتخابي لدى الناخب الجزائري، خاصة خطابات الأحزاب السياسية الساعية للتأثير على اتجاهات وخيارات الناخب لحصد أكبر عدد من الأصوات لصالح قوائمها. حيث قمنا بدراسة وتحليل الآليات الكامنة وراء هذه الخطابات وفي سياقها المختلفة خلال الانتخابات التشريعية التي عرفتها الجزائر منذ 1991 إلى غاية 2017.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ (1) تنوع الخطاب السياسي الشعبي للأحزاب السياسية في الجزائر بين الخطاب الديني والوطني والأمني، حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر في كل فترة انتخابية، (2) كان كل حزب يدعي الشعبوية وأنه يعكس إرادة الشعب وطموحاته عن طريق اقتراح الحلول في مقابل انتقاد الآخر، (3) أن الخطاب السياسي الشعبي كان له الدور في صناعة السلوك الانتخابي الاحتجاجي في انتخابات ما بين 1991-1997، ثم أصبحت الخطابات الشعبوية صناعة ومكرسة للسلوك الانتخابي المقاطع واللامبالي في انتخابات الممتدة ما بين 2002-2017.

كلمات مفتاحية: الخطاب السياسي الشعبي، صناعة السلوك الانتخابي، الانتخابات التشريعية، الجزائر، الأحزاب

السياسية.

Abstract:

This research paper focuses on studying and analyzing the underlying mechanisms of the populist political discourses of political parties in Algeria during the elections from 1991 to 2017. The study reached a set of results; 1) The diversity of these populist political discourses in Algeria between religious, national and security discourses according to the social, economic and political conditions that Algeria experienced in each electoral period, 2) each party claimed populism, and it reflects the will of the people by proposing solutions, through criticizing the other 3) the populist political discourse had a role in shaping the electoral protest behavior in the elections between 1991-1997 then these discourses became makers and was devoted to boycotting and apathetic electoral behavior in the election from 2002 to 2017.

Keywords: Populist political discourse; shaping the electoral behavior; legislative elections; Algeria; Political parties.

المؤلف المرسل: بن جدة فريدة، الإيميل: farida.bendjedda@univ-msila.dz

بالرغم من أن استخدام الخطاب السياسي الشعبي يرجع إلى عقود خلت، إلا أنه أصبح أكثر استعمالاً في الفترة الأخيرة، خاصة في ظل تزايد الاعتماد عليه من قبل معظم النخب السياسية، فالخطاب السياسي الشعبي لم يعد مقتصرًا على حزب أو تيار بعينه، بل أصبح غالباً في جميع الخطابات السياسية في محاولة منهم للتقرب إلى الشعب والحديث بأسلوب بسيط، ودغدغة مشاعر الجمهور، عبر استخدام الألفاظ البسيطة وأحياناً العامية منها، بالإضافة أن الخطاب السياسي الشعبي من أهم مميزاته هو التكلم باسم الشعب، وأنه يحمل كافة الحلول السحرية لحل مختلف المشاكل التي يعيشها المواطن، في مقابل انتقاد الآخر الذي هو في السلطة أو الخصم في الساحة السياسية، وبيان عجزه، عبر استخدام عبارات "نحن" مثل: "نحن من الشعب"، "الشعب منا ونحن منه"، في مقابل عبارة "هم" مثل: "هم يريدون"، "هم لم يستطيعوا"، وغيرها.

ويكثر هذا النوع من الخطابات لدى الأحزاب السياسية، التي تسعى من خلال استخدامها للخطاب السياسي الشعبي تعبئة الجماهير وحشد الأصوات لصالحها، مستغلة في ذلك كل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد، من خلال اقتراح الحلول الكامنة لمختلف المشاكل، والتي يملكها هذا الحزب دون غيره.

وبإسقاط هذه الظاهرة على الشأن السياسي الجزائري، نجد الخطاب السياسي الشعبي كان الأكثر استعمالاً من قبل الأحزاب السياسية منذ إقرار التعددية في دستور 1989، وهو ما صَنَعَ سلوكاً انتخابياً متقلباً في الساحة السياسية الجزائرية، ليصبح بعد ذلك الخطاب السياسي الشعبي الآلية الغالبة، إن لم نقل الوحيدة في الممارسة الحزبية في سبيل تحقيق الفوز في مختلف الانتخابات، وفي مقدمتها الانتخابات التشريعية أين يصبح الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات التي تحول إلى مقاعد في البرلمان، ذو سلطة واسعة سواءً من حيث تشريع القوانين التي تخدم مصالحه، أو من حيث تشكيل الحكومة التي تمتلك القرارات والتي تكون تصب في أهداف الحزب، ولتحقيق هذه الأهداف نجد أن الأحزاب السياسية في الجزائر تستخدم الخطابات السياسية الشعبية في الحملات الانتخابية من أجل التأثير على سلوك الناخب الجزائري للتصويت لصالحها. وتستهدف هذه الدراسة الوقوف عند ظاهرة الخطاب الشعبي المستخدم من طرف الأحزاب السياسية وكيفية تأثيره على السلوك التصويتي للناخب الجزائري عبر الإجابة على الإشكالية المحورية: ما هو

الدور الذي يلعبه الخطاب السياسي الشعبي في صناعة السلوك الانتخابي في الجزائر؟ وتساؤلاتها الفرعية: ما ذا نقصد بالخطاب السياسي الشعبي؟ وكيف تمارس الأحزاب السياسية الجزائرية الخطابات الشعبية؟ وذلك من خلال تبني فرضية أساسية بأن الخطاب السياسي الشعبي المستخدم من قبل الأحزاب السياسية الجزائرية كان له دور كبير في صناعة سلوك انتخابي سلمي اتجاه العملية الانتخابية، حيث أصبح سلوك الناخب الجزائري سلوك عقابي احتجاجي ثم لا مبالى إلى مقاطع.

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في محاولتها وصف الظاهرة محل الدراسة الذي ينسجم مع مثل هذه البحوث في المجال السياسي، لأن الدراسة تركز على وصف الخطاب السياسي الشعبي وتحليل آلياته في الانتخابات التشريعية في الجزائر.

وسوف نجيب على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية لهذه الدراسة في ثلاث أجزاء رئيسية، نسعى من خلالها تغطية أحد أهم الظواهر السياسية المنتشرة في الساحة السياسية، وفي سياقاتها المختلفة في تحليل آليات الخطاب السياسي والتجمع الشعبي، وكذا كيفية توظيف الخطاب السياسي الشعبي من قبل الأحزاب السياسية في الجزائر، من أجل التأثير على توجهات الناخب الجزائري، خاصة تلك الخطابات المستخدمة في الانتخابات التشريعية، وذلك وفق الخطة التالية:

أولاً: مفهوم الخطاب السياسي الشعبي.

ثانياً: الممارسات الحزبية للخطابات الشعبية في الانتخابات التشريعية في الجزائر.

ثالثاً: الخطاب السياسي الشعبي وصناعة السلوك الانتخابي في الجزائر.

أولاً: مفهوم الخطاب السياسي الشعبي:

يعكس الخطاب السياسي العملية الاتصالية، الذي طوره عالم السياسة هارولد لاسويل (Harold Lasswell)، الذي اعتمد على طرح الأسئلة التالية في فهم وتطوير العملية الاتصالية: من يقول؟ ماذا يقول؟ وبأي وسيلة؟ ولمن؟ وما التأثير؟

Who says ?what says? In which channel ? To whom ?with what effect?

وبالتالي فإن العملية الاتصالية تتكون من طرفي الاتصال؛ المخاطب: وعادة ما يكون رئيس الحزب السياسي، والمتلقي: وهو الطرف الثاني في العملية الاتصالية، والذي صُنِعَ الخطاب لأجله، حيث يراعي فيه

الحزب السياسي عند إعدادة منزلة المتلقي الاجتماعية والثقافية، ومعتقداته وعاداته ومستواه التعليمي وجنسه، والمتلقي أو الجمهور في الخطاب السياسي قد يكون فرداً أو جماعة وقد يتسع إلى الجمهور. وتزداد صعوبة الخطاب السياسي كلما زاد واتسع الجمهور، لأن الخطيب في هذه الحالة مطالب بإقناع تلك الجماهير المتنوعة والمختلفة فيما بينها، لذا يلجأ إلى استخدام أدوات مؤثرة مثل: التجنيد السياسي، التنشئة السياسية، الضغط والتوجيه المتعمد، استخدام وسائل الإعلام المختلفة وصولاً الى وسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من الأدوات التي يمكن أن يلجأ إليها في سبيل إقناع المتلقي.

1. تعريف الخطاب

الخطاب لغة: من حَطَبَ فيقال: حَاطَبُهُ، يُحَاطِبُهُ خطاباً، وهو الكلام بين اثنين، وقد جاء في اللسان: الخطاب والمخاطبة "مراجعة الكلام"، أما الزمخشري فقال الخطاب هو "المواجهة بالكلام"¹. وقد جاء في المعجم العربي الأساسي: الخطاب هو كلام يوجه إلى الجماهير في مناسبة من المناسبات².

2. تعريف الشعبوية

الشعبوية لغة: هو مصطلح مشتق من كلمة الشعب، وهم مجموع الناس الذين يعيشون في إقليم معين. والشعبوية كمفهوم يعرفه أبراهام لنكولن على أنها: حكومة الشعب من أجل الشعب ومن الشعب، بعبارة أخرى يجب على الناس أن يحكموا أنفسهم، والجهات الفاعلة الوسيطة مثل البرلمانات والأحزاب السياسية هي أدوات ثانوية في أحسن الأحوال، وعقبات محتملة للديمقراطية في أسوأ الأحوال³. وحسب أبراهام فإن الشعبوية بهذا المفهوم هي فهم غامض إلى حد ما للديمقراطية.

3. الخطاب الشعبي

أما الخطاب الشعبي، فيشير إلى بعض المجازات الخطابية التي يستخدمها السياسيون ووسائل الإعلام⁴، في إشارة الى أن خطاب الشعبي هو أكثر استخداماً من قبل رجال السياسة والإعلام كأداة أو آلية لإقناع المتلقي، عبر استخدام الألفاظ البسيطة والمتداولة في الأوساط الشعبية.

4. الخطاب السياسي الشعبي

تتعدد التعريفات التي حاولت توصيف ظاهرة الشعبوية وإعطاء تعريف دقيق لمفهوم الخطاب الشعبي، انطلاقاً من كون المصطلح من أكثر المصطلحات السياسية غموضاً، والتي تفتقر إلى بنية مفهومية واضحة.

بل أكثر من ذلك يذهب "أوليفيه إيهيل في اعتبار أن صعوبة تحديد معنى الشعبوية ينبع بالأساس من كونه مصطلحاً لا يستخدم للتحديد بقدر ما يتم استخدامه للتنديد"⁵.

وهو ما انعكس لاحقاً على تعريف الخطاب السياسي الشعبوي؛ فاختلقت التعريفات وتعددت باختلاف وجهات نظر المفكرين؛ فبالنسبة لبارت بونيكوفسكي (Bart Bonikowsky)، الخطاب السياسي الشعبوي هو "شكل من أشكال الخطاب السياسي، والذي يمكن أن يكون أفضل قياساً وتداولاً على مستوى الخطابات السياسية، حيث يحمل خصائص مميزة: كتميزه بأسلوبه الخاص في الإقناع، والتبسيط والسهولة، واستخدام عبارة "نحن" و "هم"، واستهداف العدو، إضافة إلى الوعود التي يمكن تحقيقها"⁶. أما كريك هوكينز (Kirk Hawkins) فيرى أن الشعبوية هي نوع من الخطاب السياسي الذي يربط بين الخير مع عامة الناس، والشر مع النخب.

وفي المقابل يذهب فريق آخر من الدارسين إلى اعتبار الشعبوية أسلوباً سياسياً يعتمد على المكانة المركزية للزعيم الكاريزمي، القادر على التواصل بطريقة مباشرة مع الجماهير باستخدام لغة "شعبية" مبسطة. وحسبهم فإن الحركات الشعبوية مثل الأحزاب السياسية التي تعتمد على الخطاب الشعبوي هي منظمات فضفاضة وذات درجة منخفضة عن المؤسسات القوية، لأنها مبنية على شخصية القائد وما حوله

أما جون مولر (Jan Werner Muller)، الذي انتقد الخطاب السياسي الشعبوي لأنه يتميز بكونه يدعي الانتماء إلى الشعب وتمثيل الشعب جميعه، إذ أن الشعار الرئيسي لدى الشعبويين هو "نحن الشعب" أو التكلم باسم الشعب، وهو إدعاء مناقض للديمقراطية، لأن الديمقراطية ليست تمثيل كافة أطياف الشعب، بل تمثل طبقة أو فئة اجتماعية فقط منه⁷.

ويعتبر التعريف الذي قدمه عزمي بشارة للخطاب السياسي الشعبوي من حيث الممارسة في كتابه: "في الإجابة عن سؤال ما الشعبوية؟" واحداً من المحاولات العربية المهمة في توصيف الظاهرة، بحيث يرى أن الشعبوية: هي خطاب سياسي يجمع بين المخاطبة والممارسة الإستراتيجية للسياسة، ويستمد شرعيته أي الخطاب الشعبوي من مفردات الديمقراطية (مثل الحريات، الحقوق ، ...)، كما يحتكر الخطاب الشعبوي التكلم باسم الشعب حتى ولو كان يمثل أقلية، ويشكك في انتماء المخالفين له وإخلاصهم الوطني، ويفضل نمط القيادة ذات التواصل المباشر مع الجمهور، وهذا الأمر تُيسرُهُ وسائل الاتصال الحديثة ووسائل التواصل⁸.

وعليه يمكن تعريف الخطاب السياسي الشعبي بأنه الخطاب الذي يلقيه الخطيب (النخب، الأحزاب السياسية) إلى المتلقي (الجمهور، الهيئة الناخبة في أثناء الحملات الانتخابية)، حيث يعتمد فيه الخطيب على الأسلوب البسيط، واستخدام عبارات "نحن" و "هم"، والتكلم باسم الشعب والمدافع عن مصالحه وهويته وثقافته في مقابل تخوين الآخر، الذي يدافع فقط عن مصالحه الخاصة، بهدف دغدغة مشاعر المتلقي من أجل الحصول على تأييده ومساندته.

وإذا سلمنا بأن الشعبوية هي نزعة سياسية تستخدم خطاباً يركز على محورية دور الشعب في الممارسة السياسية، وتوظيف مشاعر الغضب عند عامة الناس خاصة في أوقات الكوارث والأزمات، سيمكننا ذلك من حصر أهم الأسباب التي تدفع الناس إلى الإقبال على استخدام الخطاب الشعبي، والمتمثلة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيشها مجتمع ما. وهو ما ذهب إليه برام سبروت الذي يرى في الظروف الاجتماعية، وضعف الثقة في النظام السياسي كأحد أهم العناصر التي تجعل الناس يقبلون على دعم الخطاب السياسي الشعبي⁹.

ثانياً: الممارسات الحزبية للخطابات الشعبية في الانتخابات التشريعية في الجزائر

يرى الكثير من المتابعين للشأن السياسي الجزائري أن الخطاب الشعبي هو الآلية الوحيدة والأكثر اعتماداً في الساحة السياسية منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، باعتباره الأداة القادرة على التجنيد والتعبئة في أوساط الجماهير، من خلال طرح الوعود بتحسين الأوضاع في المستقبل، في مقابل انتقاد الواقع المعاش. والمتتبع لمسار الانتخابات التشريعية في الجزائر منذ إقرار التعددية سنة 1989، يجد أن الخطاب السياسي الشعبي كان حاضراً منذ أول انتخابات تشريعية واستمر مع كل محطة انتخابية تشهدها البلاد. ورغم اختلاف الظروف المترامنة مع كل انتخابات إلا أن الخطابات الشعبية للأحزاب كانت ذات نسق متشابه ومتكرر في الحملات الانتخابية، من خلال استحضار إنجازات كل حزب وقدرته على تحقيق آمال وطموحات المواطن الجزائري في العيش الكريم في مقابل عجز الآخر، وتنوعت ما بين استخدام الخطاب الديني، والخطاب الوطني بالإضافة إلى الخطاب الأمني، واستحضار قدسية الثورة التحريرية، وتبيان هدف الحزب الذي جاء ليكمل إنجازات ثورة التحرير عن طريق بناء دولة قوية ومتطورة.

1. الخطاب السياسي الشعبي الديني:

غلب هذا النمط من الخطابات في أول انتخابات تعددية عرفتها البلاد بعد إقرار دستور 23 فيفري من سنة 1989، حيث استخدمته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في حملاتها الانتخابية، كما اتخذت الصبغة الدينية في تسمية حزبا وكذا توجهاتها وبرامجها سعياً منها لجلب تأييد غالبية المواطنين، مستخدمة في ذلك الخطاب الديني مرتكزة على قيم العدالة والتكافل وتوزيع الثروة على كافة المجتمع.

ويستند هذا النوع من الخطابات في سبيل تحقيق التعبئة الشعبية على مجموعة من المصادر؛ كالاعتماد على القيادات الكاريزمية والفاعلة في التسويق السياسي خاصة تلك المتميزة بالبساطة والعفوية، وقرها من شريحة واسعة من المجتمع، إلى جانب الاستعانة بمختلف الخطباء الذين يملكون قدرات خطابية وإقناعية.

وقد استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تحصل على تأييد شعبي غير مسبوق في تاريخ البلاد، ففي فترة وجيزة من الزمن استطاعت تجنيد أغلب القوى المجتمعية، وتحقيق إنجازات مهمة في تعبئة الجماهير، وتعتبر القيادات الفاعلة في التسويق السياسي أهم مصدر في تحقيق ذلك، ولها الدور الكبير في انتشار الحزب، وهي قيادات جمعت بين الكاريزما القيادية والبساطة الاجتماعية، عبر الاستعانة بالخطباء والبلاغة¹⁰.

وقد ساعدت الكثير من الظروف المتشابهة الخطاب الشعبي الديني على الانتشار وكسب التأييد في تلك الفترة، وأهمها:

- الظروف الاقتصادية المتمثلة في الأزمة الاقتصادية لعام 1988، وعجز السلطة في تلك الفترة على إيجاد حلول لها، فأثرت على حياة المواطن الجزائري الذي خرج من الاستعمار منهكا ليجد نفسه في ظروف معيشية صعبة، ما جعله يبحث عن بدائل أخرى غير تلك الخطابات التي كانت تستخدمها السلطة، ليجد ملاذه في الخطاب الديني الذي استخدم عبارات العدالة، والهبات، والسوق الإسلامية وغيرها من الحلول.

- الظروف الاجتماعية الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية وما كرسه تفاوت اجتماعي، واتساع دوائر التهميش، والاستقطاب الطبقي.

• الظروف الثقافية: الأمية المنتشرة في الأوساط الشعبية، خاصة في المناطق الريفية مما سمح بنجاح الخطاب السياسي الديني في إقناع شريحة واسعة من المجتمع الجزائري، للتصويت لصالح مروجيه.

وشكلت تلك الظروف مجتمعة محاوراً رئيسية للخطاب السياسي الديني الذي استخدمته جبهة الإنقاذ آنذاك، موظفة مشاعر الغضب عند عامة الناس، وكانت نتيجته اكتساحها الشارع وتعبئة الجماهير، والفوز في أول امتحان حقيقي لها، بأغلبية البلديات والمجالس الولائية (في محليات 1990)، وأغلبية المقاعد البرلمانية (في الدور الأول من تشريعات 1991).

2. الخطاب السياسي الشعبي الوطني:

أُستُخْدِمَ هذا النوع من الخطابات في الجزائر في الفترة التي تلت العشرة السوداء من قبل السلطة الحاكمة في محاولة منها لإيجاد حلول للأوضاع السائدة، متمثلة في المصالحة الوطنية وتحت نظرية التعايش، بهدف إيقاف العنف المسلح، فاختر النظام الحاكم استبعاد مصطلح "الرحمة" كمصطلح ديني، وتوظيف مصطلحات أخرى سياسية ووطنية، أهمها "الوثام المدني"¹¹.

فدشنت بذلك مرحلة جديدة في مسيرة الشعبية في الجزائر تركزت على مزج خطابها بين البعد الوطني والشحنة الغيبية من أجل التوصل إلى حلول كلية للأزمة، وتجنب إعادة مآسي الماضي والسير نحو المزيد من إنتاج الأزمات¹².

وقد ساعدت العديد من العوامل في تنامي هذا النوع من الخطاب الشعبي في تلك الفترة؛ كالأوضاع التي خلفتها ما أصطلح على تسميته بـ"المأساة الوطنية"، فكان العنف الذي عاشته الجزائر، والفوضى السياسية والاقتصادية التي عمرت طويلاً¹³، أسباباً قوية دفعت للنخبة السياسية إلى استخدام الخطاب السياسي الوطني لمواجهة كل هذه التحديات، موظفة عبارات مثل المأساة الوطنية، والمصالحة الوطنية، وغيرها التي أصبحت متداولة في الوسط السياسي، خاصة أثناء الحملات الانتخابية، في سعي الأحزاب السياسية لاستمالة الجماهير ودغدغة مشاعره الوطنية من أجل التأثير على آرائه وتعبئته للانتخابات.

3. الخطاب السياسي الشعبي الأمني:

يرى الكثير من المتتبعين أن هذا النوع من الخطابات ساد أثناء المحطات الانتخابية طيلة الفترة الممتدة من 2012-2017، و ظل مهيمناً على المشهد السياسي الجزائري، واستخدم كأحد أهم آليات ضمان الأمن والاستقرار.

ويعد الخطاب المركز على الأمن عاملاً مهماً للفت نظر الناخب الجزائري إلى ما يقع في دول الجوار من تهشيم ممنهج للدولة خصوصاً لدول ما يسمى "بالربيع العربي" في تونس وليبيا، وما لحق بدول الساحل من فقدان للأمن والاستقرار¹⁴.

وهو أيضاً الخطاب الذي تبنته غالبية الأحزاب السياسية خاصة تلك الموالية للسلطة الحاكمة كحزب جبهة التحرير، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحزب تاج، والحركة الشعبية الجزائرية، حيث غلب على خطاباتها طابع التخويف مما يحدث في دول الجوار مثل ليبيا ومالي، وما يحدث في بعض الدول العربية مثل سوريا واليمن¹⁵.

وقد تم توظيف هذه الرؤية ضمن خطاب سياسي شعبي يستهدف التسويق لمشروع سياسي قائم على بث موجات من الخطابات التخويفية لمصير قد يلحق بالجزائر ويسير بها نحو الجهول، ومذكراً بما عاشته البلاد من أحداث خلال ما عرف بـ "العشرية السوداء". وفي المقابل لم يكن لأحزاب المعارضة أي خطاب سياسي جديد، سوى انتقاد السياسات المنتهجة من دون تقديم البديل، معتمدة على خطابات التخوين واتهام النظام بمحاولته شراء أصوات الناخبين الجزائريين بمختلف الآليات¹⁶.

ثالثاً: الخطاب السياسي الشعبي وصناعة السلوك الانتخابي في الجزائر

يعد الخطاب السياسي الشعبي من أهم الأدوات المستخدمة من قبل النخب السياسية الجزائرية وفي مقدمتها الأحزاب السياسية قصد إقناع الناخبين، وحشد أصواتهم لصالحها. ومع ذلك نُحِيلُنَا قراءة متأنية للمشهد السياسي الجزائري أن هذه الخطابات قد صنعت سلوكاً انتخابياً مختلفاً على ما كانت تتوقعه تلك الأحزاب خاصة في الانتخابات التشريعية أين تسعى الأحزاب إلى حصد أكبر عدد من أصوات الناخبين؛ بحيث ساهم الخطاب السياسي الشعبي في صناعة سلوك انتخابي متنامي ومعبر عن تدمير وسخط الجمهور من الأوضاع العامة، منذ أول تشريعات شهدتها البلاد سنة 1991 إلى غاية 2017.

1. الخطاب السياسي الشعبي ودوره في صناعة السلوك الانتخابي الاحتجاجي ما بين 1991-1997:

تركز الدراسة هنا على فترتين زمنييتين مختلفتين من حيث الحزب الفائز بأغلبية الأصوات في الانتخابات التشريعية، ومن حيث أيديولوجية كل حزب ونوع الخطاب السياسي الشعبي المستخدم، ومع ذلك حصد كلا الحزبين أغلبية الأصوات.

حيث فازت جبهة الإسلامية للإنقاذ في أولى انتخابات تعددية تشهدها البلاد وبالتحديد في الدور الأول من تشريعات 1991 وهو الحزب الجديد الذي تأسس بموجب أحكام المادة 40 من دستور 23 فيفري 1989.

وهو ما تكرر سنة 1997 مع حزب جديد هو التجمع الوطني الديمقراطي الذي تأسس أشهراً قبل الانتخابات التشريعية، ليحصد أغلبية المقاعد، ويحتل المرتبة الأولى في عدد المقاعد المتحصل عليها في قبة البرلمان، مقارنة بأحزاب موجودة على الساحة السياسية لعقود من الزمن، كحزب جبهة التحرير الوطني، وحزب جبهة القوى الاشتراكية.

أ. الانتخابات التشريعية سنة 1991:

يبرز في هذه المرحلة الخطاب الشعبي الذي استخدمته التيارات الإسلامية خاصة في سعيها لحشد وتعبئة الجماهير مستغلة ما خلفته الأزمة الاقتصادية بسبب انهيار أسعار المحروقات منتصف ثمانينيات القرن العشرين وتداعياتها الاجتماعية، في ظل عجز الدولة الوطنية عن إيجاد حلول عملية.

وانتهج حزب جبهة الإنقاذ (FIS) أسلوب التبشير بالحلول الغيبية، وطرح كل البدائل لكل المشكلات عبر استخدام الخطاب الشعبي الديني و استحضار النماذج والقصص التاريخية لقيم الدولة الإسلامية¹⁷. واعتمد عدة آليات لترويج أفكاره والحصول على تأييد الجماهير، كالخطباء وسلطة الصوت والإغراء والبلاغة الكلامية والانتماء إلى فئات واسعة من المجتمع خاصة في المناطق الريفية¹⁸.

وقد لقي هذا النوع من الخطاب السياسي الشعبي صدها لدى الأوساط الشعبية، انعكست آثاره في ما أبداه الناخبين من تأييد للحزب الذي فاز بأغلبية الأصوات من الدور الأول بنسبة (54%) أغلبية البلديات (850 بلدية من أصل 1500) في الانتخابات المحلية لسنة 1990، ونسبة (43.72%) بأغلبية مقاعد البرلمان (188 مقعداً من أصل 231 مقعد) في الانتخابات التشريعية سنة 1991.

وعكست هذه النتائج دور الخطاب الشعبي ذو الصبغة الدينية في صناعة سلوك انتخابي اعتبره الدارسون مغايراً لما كان سائداً في المرحلة السابقة، وذو طابع احتجاجي وعقابي؛ أراد من خلالها الناخبون معاقبة الحزب الحاكم أو حزب السلطة (حزب جبهة التحرير الوطني FLN)، بدليل أن نسبة الأصوات التي حصل عليها لم تتجاوز 28% من الأصوات الناخبين المشاركين، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 1: نتائج الانتخابات البلدية والولائية سنة 1990

الأحزاب السياسية	عدد	النسبة المئوية %	المعبر عنهم
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	4331472	33.73	54.25
جبهة التحرير الوطني	2245798	17.49	28.13
جبهة القوى الاشتراكية	-	-	-
المستقلون	931278	7.25	11.66
التجمع الوطني من أجل	166104	1.29	2.08
أحزاب أخرى بما فيها حماس	310136	2.41	3.88

المصدر: رياض الصيداوي، كتابات رياض الصيداوي الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، تاريخ النشر: الخميس 29 يناير 2009 الموقع: riadh16.blogspot.com أطلع عليه 17 مارس 2021.

الجدول 2: نتائج الانتخابات التشريعية سنة 1991

الأحزاب السياسية	عدد الأصوات	عدد المقاعد
الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS	3.260.222	188
جبهة القوى الاشتراكية FFS	510.661	25
جبهة التحرير الوطني FLN	1.612.947	16
المرشحون الأحرار	-	03

المصدر: من إعداد الباحث حسب المصدر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد الأول السنة التاسعة والعشرون، المؤرخ في السبت 28 جماد الثانية عام 1412 هـ الموافق 4 يناير سنة 1992، ص 2.

وتقودنا قراءة سريعة لنتائج أول انتخابات تعددية في التجربة الديمقراطية الفتية في الجزائر إلى الوقوف على العديد من الملاحظات، أهمها طبيعة السلوك الانتخابي الذي ميز العملية الانتخابية، بحيث اعتبره الكثير بأنه سلوك مشارك بدليل نسبة المشاركة في أول انتخابات تشريعية التي تجاوزت نسبة 65%. وذو نزعة عقابية أراد من خلال تصويت الناخبين لصالح حزب جديد معاقبة الحزب الحاكم الذي لم يتحصل إلا على 16 مقعداً من أصل 231 مقعد. وقد تشكل هذا السلوك كنتيجة لاعتماد الحزب الفائز آنذاك لخطاب شعبي قائم على توظيف الدين لتعبئة وحشد الأصوات لصالحه.

ب. الانتخابات التشريعية سنة 1997:

تعتبر ثاني انتخابات تشريعية تعرفها البلاد منذ إقرار التعددية الحزبية سنة 1989، ومع أن البعض يرى في إقبال الجزائريين على صناديق الاقتراع كان أقل من سابقها، إلا أنه عكس وفاءهم للتوجه إلى صناديق الاقتراع، فتسابقت عدة أحزاب على الفوز بأغلبية المقاعد البرلمانية، وشهدت الحملات الانتخابية زخماً كبيراً استخدمت فيها الأحزاب السياسية خطابات شعبية وركزت جميعها على محورية تحقيق الأمن والاستقرار للبلاد.

فتبنى الحزب العتيد بقيادة بوعلام بن حمودة شعار "ديمقراطية- عدالة - تنمية"، وهو يعطي رؤيته لحل الأزمة الأمنية عن طريق الحل السياسي؛ والاتجاه نحو الحوار الجاد بين السلطة ومختلف الاتجاهات السياسية الأخرى¹⁹.

وحمل الحزب الجديد حزب التجمع الوطني الديمقراطي بقيادة رئيس الحكومة آنذاك، السيد أحمد أويحي شعار "لبنني الجزائر معاً"، مركزاً في خطاباته على بناء المستقبل وفق رؤية اجتماعية واقتصادية وثقافية منفتحة على أفكار الغَيْرِ محلياً وخارجياً، وحل الأزمة الأمنية بمعالجة ظاهرة العنف باستئصالها من الواقع بالوسائل الأمنية، وهو ما يحقق في رأيه الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في إشارة منه على قدرات رجال حزبه في حل الأزمة الأمنية التي تعيشها البلاد²⁰.

أما حركة حماس بقيادة الشيخ محفوظ نحناح فقد تبنت هي الأخرى شعار " السلم هو الحل"، وأكدت على الثوابت الوطنية الواحدة لجميع الجزائريين الدين الإسلامي، والانتماء العربي الإسلامي، والتراث الأمازيغي، في ظل قيم الحرية والشورى، إلى جانب دعمها للوحدة الوطنية في إطار الهوية الوطنية في ظل التنوع الثقافي²¹. ولم تخرج الحركة في خطابها السياسي عن اعتمادها للخطاب الديني واستحضار القيم الإسلامية في بناء الدولة وتحقيق الاستقرار، مؤكدة أن قيم الإسلام المبنية على الأخوة والسلم والتعايش كضمانة أساسية لتحقيق السالم والأمن للبلاد.

والملاحظ على هذه الانتخابات هو رغم اختلاف التوجهات السياسية للأحزاب المتنافسة فيها إلا أنها اشتركت جميعها في تبنيها لخطابات شعبية ركزت على المعضلة الأمنية وكيفية تحقيق الأمن والاستقرار، إلى جانب الوعود بتحسين الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وبين من استخدم شعار الحل السياسي، ومن ركز على الثوابت الوطنية، ومن اعتبر استئصال العنف هو الحل، فالهدف كان واحدا حشد الناخبين وتعبئتهم حول الأحزاب المتنافسة. وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول 3: نتائج الانتخابات التشريعية سنة 1997

عدد المقاعد	عدد الأصوات	الأحزاب السياسية
156	3.533.434	التجمع الوطني الديمقراطي RND
69	1.553.154	حركة مجتمع السلم HMS
62	1.497.285	جبهة التحرير الوطني FLN
25	915.446	حركة النهضة MN
20	527.848	جبهة القوى الاشتراكية FFS
19	442.271	التجمع من أجل الثقافة
4	194.493	حزب العمال PT
11	459.233	المرشحون الأحرار

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على المرجع: الأرشيف التاريخي لنتائج الانتخابات البرلمانية، الجزائر،
الغرفة البرلمانية-المجلس الشعبي الوطني، شوهد: 2021/03/18، أنظر

الموقع: <https://soo.gd/Iv4A5>

رابعا: الخطاب السياسي الشعبي ودوره في صناعة السلوك الانتخابي الإمتناعي ما بين 2002-
2007:

تعد الانتخابات التشريعية التي شهدتها الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2007، نقطة تحول في مسار سلوك الناخب الجزائري وفيه أصبح عدد الممتنعين عن الانتخابات في منحنى تصاعدي، ما جعل الأحزاب السياسية تكثف من حملاتها الانتخابية في ظل ما تعانيه من أزمات داخلية، وتماهيها مع السلطة، وابتعادها عن أداء وظائفها الأساسية.

أ. الانتخابات التشريعية سنة 2002:

شهدت هذه الانتخابات مشاركة انتخابية ضعيفة جداً وهي سابقة في تاريخ الانتخابات في الجزائر، حيث لم تتعدى نسبة المشاركة فيها 46.17%. وقد عكست هذه النسبة المتدنية سلوكا انتخابيا ممانعا للعملية الانتخابية، رغم سيادة خطاب سياسي رسمي دعا من خلاله الرئيس آنذاك عبد العزيز بوتفليقة الجزائريين إلى التصويت بقوة، ووعدهم بتحسين الأوضاع، وبذل كل الجهود في سبيل تحقيق السير الحسن للانتخابات.

ويرى الكثير من المتتبعين للشأن السياسي في الجزائر أن "الامتناع عن التصويت يشكل تحدياً لأداء المجال السياسي، ويعكس أزمة التمثيل التي تؤدي لا محالة لأزمة شرعية المنتخبين وإلى أزمة سياسية"²²، وقد ساهمت العديد من العوامل في تشكله أهمها العنف الذي شوه العملية الانتخابية، إضافة إلى انسحاب أغلب الأحزاب منها، وحدوث انشقاقات حزبية، والأهم في كل ذلك هو فقدان الناخب الجزائري الثقة في العملية الانتخابية برمتها الذي عبر عنها بعدم ممارسة حقه في التصويت عبر الامتناع، باعتبارها محسومة النتائج مسبقاً لصالح حزبين يحسبان على السلطة، وهو ما توضحه النتائج المرفقة في الجدول التالي:

الجدول 4: نتائج الانتخابات التشريعية سنة 2002

عدد المقاعد	عدد الأصوات	الأحزاب السياسية
199	2.618.003	جبهة التحرير الوطني FLN

47	610.461	التجمع الوطني الديمقراطي RND
43	705.319	حركة التجديد والإصلاح الوطني
38	523.464	حركة مجتمع السلم HMS
29	365.594	المرشحون الأحرار
21	246.770	حزب العمال PT
8	113.700	الجبهة الوطنية الجزائرية

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 43 السنة التاسعة والثلاثون، المؤرخ في الأربعاء 12 ربيع الثاني عام 1423 هـ الموافق 23 يونيو سنة 2002، ص 16.

ورغم ما تبنته الأحزاب السياسية المشاركة من خطابات شعبية ركز بعضها على ضرورة المشاركة لتجنب حالة فراغ دستوري الذي لا يخدم الاستقرار السياسي حسب التجمع الوطني الديمقراطي، وعلى تجاوز مخاطر الدخول في مرحلة انتقالية جديدة قد تزيد في تأزم الوضع، حسب جبهة التحرير الوطني، إلا أن ذلك لم يقنع الناخب الجزائري في المشاركة وبقوة في هذه الانتخابات، واعتبار ما حملته برامج الأحزاب مجرد وعود هدفها حشد الأصوات، خاصة أن ما سبقها من وعود في تشريعات 1997 لم يتحقق منها شيء، مما أنتج سلوكاً انتخابياً مقاطعاً للعملية الانتخابية، عكسته النتائج المسجلة²³.

ب. الانتخابات التشريعية سنة 2007:

أمام ما شهدته تشريعات 2002 من امتناع عن المشاركة وخوفاً من تكرار نفس السيناريو بمناسبة تشريعات نوفمبر 2007، سارعت السلطات إلى توسيع دائرة المشاركة، فسجلت مشاركة 24 حزباً سياسياً إضافة إلى المستقلين لانتخابات الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري.

تميز تنظيم هذه الانتخابات في ظل تخوف كبير من عدم مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية، وهو ما دفع الأحزاب المشاركة من تغيير مرتكزات خطاباتها السياسية؛ بالتركيز هذه المرة على خطاب شعبي يحاكي الوضعية الاجتماعية للمواطن الجزائري، ويركز على الأجور والقدرة الشرائية للمواطن، خاصة في ظل حالة التذمر والاستياء الشعبي الكبيرين لما آلت إليه الأوضاع بعد مرور سنتين على المصالحة الوطنية دون حدوث تغيرات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

فتعهد مثلاً رئيس حزب جبهة التحرير الوطني عبد العزيز بلخادم؛ بالعمل على تعزيز الاستقرار الاجتماعي ورفع مستوى الأجور، وتعديل الدستور²⁴، في حملة انتخابية قادها عن الحزب في سبيل تعبئة الهيئة الناخبة وحشد الأصوات لصالح حزبه. وتعددت رئيسة حزب العمال لويزة حنون بتأسيس حد أدنى للأجور يبلغ 25000 دينار جزائري، أي ما يقرب 375 دولار أمريكي، إضافةً إلى تحسين النقل والنظام الصحي²⁵.

لكن كل ذلك لم يمنع نسبة كبيرة من الناخبين من التصويت الاحتجاجي، بحيث قدرت نسبة الممتنعين والمصوتين بالأبيض معاً نحو 69.49 من المئة²⁶.

الجدول 5: نتائج الانتخابات التشريعية سنة 2007

عدد المقاعد	عدد الأصوات	الأحزاب السياسية
136	1.246.989	جبهة التحرير الوطني FLN
62	517.098	التجمع الوطني الديمقراطي RND
51	448.306	حركة مجتمع السلم HMS
33	286.291	المرشحون الأحرار
26	175.706	حزب العمال PT
19	87.810	التجمع من أجل الثقافة
15	116.022	الجبهة الوطنية الجزائرية
7	53.207	الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو
5	41.650	حركة الشبيبة والديمقراطية
5	43.177	حركة النهضة

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 45، السنة الرابعة والأربعون، المؤرخ

في الأربعاء 26 جمادى الثانية عام 1428 هـ الموافق 11 يوليو سنة 2007، ص 18.

وتشير الأرقام المسجلة إلى سلوك انتخابي يقترب من العزوف عن المشاركة الانتخابية، صنعتها الأوضاع

العامة التي يعيشها المواطن، والتي لم يعد بسببها يثق في أي حزب سواءً كان حزب موالاة، أو حزب معارضة

ولا في الخطابات السياسية الشعبوية التي أصبحت فارغة لا تحمل أي بديل، فالخطابات التي تكررها الأحزاب السياسية الجزائرية في كل موعد انتخابي لم تعد تقنع الناخب الجزائري، الأمر الذي دفع بالمواطنين للتعبير عن عدم رضاهم عن طريق صناديق الاقتراع وانتهاج سلوك انتخابي وصف بأنه تهديد للتجربة الديمقراطية في الجزائر.

2. الخطاب السياسي الشعبي ودوره في صناعة السلوك الانتخابي اللامبالي ما بين 2012-2017:

شهدت الفترة الممتدة من 2012-2017 الكثير من الأحداث ذات الطابع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أثرت بشكل مباشر في سلوك المواطن الجزائري، وانعكس بدوره على سلوكه الانتخابي، أبرزها التوترات التي عرفتها المنطقة العربية منذ عام 2010، انخفاض أسعار النفط منذ منتصف 2014، سياسات التقشف التي اتبعتها الحكومة الجزائرية منذ 2015، وغيرها من الأحداث، في ظل استمرار النخبة السياسية الحاكمة أو الحزبية في تبني خطابات سياسية غير مقنعة وأخرى هزيلة، انعكست في تبلور سلوك انتخابي غير مهتم ولا مبالي بالانتخابات.

أ. الانتخابات التشريعية سنة 2012:

تزامنت انتخابات 10 ماي 2012 مع توتر إقليمي أطاح بالعديد من رؤساء دول عربية مجاورة مثل تونس ومصر وليبيا. وخوفا من انتقال عدوى الحراك الشعبي العربي إلى الجزائر خاصة مع ما شهدته العديد من المدن الجزائرية من احتجاجات نتيجة ارتفاع في أسعار المواد الأولية (السكر والزيت)، سارعت السلطات إلى تبني حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل خفض التوتر من جهة، وحشد الجماهير عن طريق عدة خطابات ألقاها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في تلك الفترة، من جهة أخرى.

وفي إطار حملته الهادفة إلى إنجاز انتخابات 2012 تبني الرئيس بوتفليقة خطاباً سياسياً شعبياً انطلاقاً من مدينة سطيف التاريخية وبمناسبة تخليد الذكرى السابعة والستين لمجازر 8 ماي 1945، في محاولة منه

استحضار أمجاد الثورة التحريرية، ومؤكداً تمسكه بضرورة استكمال مسيرة الإصلاح والتغيير في كنف السلم والسكينة الذي بدأه منذ توليه السلطة.

ورغم ما حملته الخطاب السياسي الرسمي من مفردات في محاولته استمالة الناخبين، كما هو الحال في المقتطف التالي: «...أيها المواطنين الفضليات أيها المواطنون الأفاضل، سنستهل المرحلة الإصلاحية الجديدة، على بركة الله، بإجراء الانتخابات التشريعية المقبلة، في إطار أحكام النظام الانتخابي الذي أصبح ساري المفعول، وذلك في يوم 10 مايو 2012، إن هذه الانتخابات التشريعية تشكل استحقاقاً مصيرياً، يفتح لنا الباب لاستكمال إعادة بناء الدولة الجزائرية، بعد مرور خمسين سنة على استرجاع سيادتها، بحيث تصبح دولة تسودها الحكامة الفضلى والمواطنة الواعية، في كنف العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني ... إننا ننتظر إذن، من الناخبين والناخبات هبة صريحة إلى الإدلاء بكل سيادة بصوتهم الحرفي التعبير عن الإرادة الشعبية...»²⁷. إلا أن نسبة المشاركة لم تتغير بشكل كبير، حيث لم تتجاوز نسبة 42.36% من مجموع الأصوات التي بلغت 9.178.056 ناخب من أصل 21.664.348، منها 1.668.507 ملغاة و 7.509.549 عدد الأصوات المعبر عنها²⁸، وعكست نسبة الامتناع بشكل كبير سلوكاً انتخابياً غير مبالي ولا مهتم بالعملية الانتخابية.

الجدول 6: نتائج الانتخابات التشريعية سنة 2012

عدد المقاعد	عدد الأصوات	الأحزاب السياسية
220	-	جبهة التحرير الوطني FLN
68	-	التجمع الوطني الديمقراطي RND
45	-	تكتل الجزائر الخضراء
21	-	جبهة القوى الاشتراكية
20	-	حزب العمال PT
19	-	القوائم الحرة
9	-	الجبهة الوطنية الجزائرية

7	-	جبهة العدالة والتنمية
---	---	-----------------------

المصدر: النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية لـ 10 ماي 2012 ، كلمة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، شوهده: 2021/03/20، أنظر الموقع interieur.gov.dz

ب. الانتخابات التشريعية سنة 2017:

عرفت انتخابات 4 مايو 2017 ، مشاركة 61 حزباً بين أحزاب قديمة وأخرى جديدة، دخلت المنافسة الانتخابية لحصد أكبر عدد ممكن من الأصوات، وحجز مقاعد لها في الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري، وقد جرت في ظل غلبة خطاب يركز على ضمان الأمن والاستقرار وضرورة الحفاظ على أمن الجزائر المحاطة بسباق إقليمي مضطرب.

ولقد تزامنت هذه الانتخابات مع أوضاع متأزمة ومتشابكة محلياً وإقليمياً؛ فعلى المستوى المحلي نجد الوضع الاقتصادي المتدهور نتيجة انخفاض أسعار النفط في الفترة الممتدة ما بين 2014-2017، حيث تراوحت الأسعار ما بين 45 و55 دولار أمريكي للبرميل، وبالتالي تراجع المداخيل المالية للدولة، مما أدى إلى عدم إمكانية السلطة الحاكمة مواصلة شراء السلم الاجتماعي²⁹، وتبني سياسة التقشف في الإنفاق وهو ما أدى إلى إضعاف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

أما على المستوى الإقليمي، فقد تزامنت هذه الانتخابات مع تحول الاحتجاجات التي شهدتها بعض الدول إلى حرب أهلية (سوريا، ليبيا، اليمن)، إضافة إلى التوتر في مالي.

ورغم مسارعة السلطة الحاكمة إلى استخدام خطابات سياسية ذات طابع تخويفي من تكرار تلك التجارب في الجزائر، وبهدف كبح ومحاصرة الاحتقان الذي كانت تعيشه الجماهير المطالبة بالتغيير السياسي. إلا أن ذلك لم يمنع الجزائريين من مقاطعة هذه الانتخابات، والتعبير عن رفضهم للعملية الانتخابية الذي أخذ شكل الامتناع عن التصويت إجمالاً، أو التصويت الأبيض³⁰.

والمتمتع للخطابات السياسية التي تبنتها النخبة الحزبية المشاركة في هذه الانتخابات هو سيادة خطاب شعبي لم يتوان الكثير من المتتبعين في التأكيد على طابعه الفولكلوري بدل تقديمه للبرامج والأفكار

للناخبين³¹، وعلى رأسها خطابات الأحزاب الموالية للسلطة التي وصفت تارة بالفضفاضة، وتارة أخرى بالاستفزازية.

فقد أثارت تصريحات أحمد أويحي الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) الحيرة، بتقديمه برنامج ذو طابع اجتماعي في حملته الانتخابية، حيث طالب برفع سقف الاستفادة من السكنات الاجتماعية، وتوجيه النقد إلى قرارات الحكومة (حكومة سلال). وأثارت تصريحات الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني (FLN) جمال ولد عباس بأن جبهة التحرير هي الدولة الجدل، قبل أن يتراجع عنها معتبراً أن الحزب هو العمود الفقري للدولة، وأن جبهة التحرير سوف تحكم الجزائر مئة عام³²، وهو ما اعتبره البعض إيذاناً بعودة نظام الحزب الواحد.

وساهمت مثل هذه الخطابات في تعميق الهوة بين الناخب والسلطة، وزادت الناخب نفوراً من العملية الانتخابية؛ عكستها لنتائج المسجلة التي عرفت عودة انخفاض في نسبة المشاركة وارتفاع في عدد الأصوات الملقاة³³، وهي أرقام تعكس سلوك انتخابي سلبى للعملية الانتخابية، وعزوف انتخابي تصاعدي ورهيب لدى الناخب الجزائري، ما يزيد الشك في يشكك في صحة نتائج الانتخابات المصرح بها من طرف السلطات الرسمية.

الجدول 7: نتائج الانتخابات التشريعية سنة 2017

عدد المقاعد	عدد الأصوات	الأحزاب السياسية
161	1.655.040	جبهة التحرير الوطني FLN
100	964.729	التجمع الوطني الديمقراطي RND
34	394.833	حركة مجتمع السلم HMS
20	270.560	تجمع أمل الجزائر INDEP
15	239.457	الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء
14	265.667	جبهة المستقبل
14	152.663	جبهة القوى الاشتراكية FFS
13	241.399	الحركة الشعبية الجزائرية
11	188.187	حزب العمال PT

9	65.841	التجمع من أجل الثقافة
---	--------	-----------------------

المصدر: من إعداد الباحث حسب النتائج المعلن عليها في الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 34 السنة الرابعة والخمسون، المؤرخ في الأربعاء 12 رمضان عام 1438 هـ الموافق 7 يونيو سنة 2017، ص 37.

4. خاتمة:

شهدت الجزائر العديد من المحطات الانتخابية، ومع أن السنوات الأولى للاستقلال لم تعرف انتخابات تعددية يتنافس فيها أكثر من حزب سياسي بحكم نظام الحزب الواحد المعتمد في البلاد، ما انعكس على التصويت الذي أخذ شكل مبايعة وتأييد لقرارات الحزب الحاكم، في ظل سيادة خطاب سياسي شعبي رسمي يمجّد الماضي.

أما اليوم وبالرغم من التعددية الحزبية التي قطعت أشواطاً مهمة في المسيرة السياسية للبلاد، وانعكست في محطات انتخابية عديدة منذ إقرار التعددية بموجب دستور 23 فيفري 1989، إلا أن ذلك لم يمنع النخب السياسية الحاكمة أو الحزبية من اعتماد خطاب شعبي أخذ العديد من الصبغات دينية وطنية وحتى أمنية، استخدمته في حملاتها الانتخابية، وتمسكت به قصد الحفاظ على مصالحها وكسب مزيد من التأييد، وذلك باستهداف مشاعر الناخبين ومحاولة استمالتهم للحصول على أصواتهم.

وقد ترتب عن التطور الذي عرفه الخطاب السياسي الشعبي في الجزائر عبر مراحل تاريخية مختلفة وضمن ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية متأزمة ومعقدة، أثرت بشكل كبير على المواطن الجزائري، سلوكاً انتخابياً سلبياً اتجاه العملية الانتخابية. وعلى قدر اعتماد النخب وعلى رأسهم الأحزاب السياسية الجزائرية الخطاب الشعبي الذي تعتقد أنه يحقق لها الاستمرارية في السلطة، كان رد فعل الناخب الجزائري سلبياً في ظل شعوره بالتهميش الذي عبر عنه بشكل احتجاجي على أرض الواقع على غرار ما عرفته البلاد من احتجاجات في سنة 1988 وعام 2012. أو بشكل عملي عبر مقاطعة مختلف المحطات الانتخابية عكسته النسب المتدنية للمشاركة في مختلف المواعيد الانتخابية.

ورغم اعتماد معظم الأحزاب السياسية بما فيها المعارضة للخطاب السياسي الشعبي منذ أول انتخابات تعددية عرفتها البلاد في تسعينيات القرن العشرين، وباستثناء انتخابات 1991 التشريعية التي استخدم فيها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ خطاباً شعبياً ذو نزعة دينية ونجح في حشد وتعبئة المواطنين الذين صوتوا لصالحه وفاز بأغلبية المقاعد البرلمانية. لم تنجح بعد ذلك الأحزاب السياسية في استمالة الناخبين والتصويت لصالحها رغم ما تميز به الخطاب الشعبي من تنوع لمفرداته منذ إقرار العودة إلى المسار الانتخابي سنة، بدليل نسب المشاركة المتدنية.

بل أكثر من ذلك ساهم هذا الخطاب الشعبي في صناعة سلوك انتخابي لم تألفه الساحة السياسية، تراوح ما بين السلوك الانتخابي العقابي الذي عكسه التصويت ضد الحزب الحاكم آنذاك (جبهة التحرير الوطني) لصالح حزب (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) الذي حصد غالبية الأصوات في أول انتخابات تشريعية سنة 1991، وهو السيناريو نفسه الذي تكرر بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنة 1997، التي أسفرت عن فوز حزب جديد تأسس قبيل الانتخابات بثلاثة أشهر فقط (التجمع الوطني الديمقراطي).

ومنذ انتخابات 2002 إلى غاية آخر انتخابات تشريعية سنة 2017 ورغم تنوع مفردات الخطاب السياسي الرسمي أو الحزبي بين المصلحة الوطنية والحفاظ على الثوابت الوطنية، وتجنب الدخول في مرحلة انتقالية، وصولاً إلى ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطني، ظل خوف السلطة من ظاهرة "الانتخاب الاحتجاجي" قائماً باعتباره يعكس مواقف سلبية تُجأ السياسة والسياسيين، والذي تحول فيما بعد إلى آلية للاحتجاج والتعبير عن رفض الوضع القائم، يقوم به المواطنون عبر سلوك الامتناع الانتخابي أو الانتخاب الأبيض.

ومن ثم يتطلب إعادة الثقة في العملية الانتخابية في الجزائر ودفع المواطنين للمشاركة في انتخابات حرة وتعددية، يمارس فيها المواطن حقه في التصويت كإحدى الصلاحيات الرئيسية المخولة له:

- خروج النخب السياسية والحزبية من قوالبها التقليدية سواءً على مستوى العمل الحزبي، أو على مستوى الممارسات السلوكية والخطابية.

- الابتعاد عن الخطابات السياسة الشعبوية التي تعودت عليها النخب السياسية بمناسبة كل انتخابات تعرفها البلاد والتي ساهمت في صناعة سلوك انتخابي احتجاجي تراوح ما بين الامتناع عن التصويت، أو الانتخاب الأبيض وحتى اللامبالاة بالعملية الانتخابية برمتها، الجزائر.

- التفكير الجدي ومحاولة فهم وتفسير سلوك الناخب الجزائري وفهم وتحليل الثقافة الانتخابية المنتجة لهذا السلوك، بما يعيد الثقة للمواطن في العملية الانتخابية من جهة، وفي المشهد السياسي الحزبي الذي انقطع عنه المواطن ودخل في حالة اغتراب سياسي تعكس صخب وتذمر جيل لم يعد يؤمن بالخطابات السياسية ولا بمفرداتها وشعاراتها الشعبوية، ولا يعترف بسلطة المسلمات التقليدية.

5. التهميش:

¹ - محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي دراسة لغوية تطبيقية في ضوء منظومة الاتصال، (مصر: دار النشر للجامعات، 2005)، ص 34.

² - المرجع نفسه، ص 35.

³ - Anton Petinka, " Right-wing populisme concept and typology", In Ruth wodak, Majid khosraviNik, and Brigitte Mral, Right-wing Populisme in Europe: Politics and Discause,(London, New Delhi, New York, Sydney: BLOOMBUREY, 2013), p 3.

⁴-Ritche Savage, Populist Discouse in Venezuela and the United states American Unexceptionalism and political Idetity Formation,(New York(USA): Springer,2018),p1.

⁵ - حسام أبو حامد، "الشعبوية... من المصطلح إلى المفهوم"، ضفة ثالثة، 2019/10/10، شوهد في <https://soo.gd/GW2U>، أنظر: 2021/05/31.

⁶-Wojciech Sadurski , Poland 's Constitutional Breakdown,(United kingdom(UK): oxford university press, 2019),p 22.

⁷ - إدريس الكتبوري، " الشعبوية .. المفهوم والتجليات شرقاً وغرباً "، مجلة ذوات مجلة ثقافية إلكترونية، العدد 47 ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، (2017)، ص 16.

⁸ - عزمي بشارة، في الإجابة عن السؤال: ما الشعبوية ؟، (قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 31.

⁹ - عمر حمداني، " عناصر الشعبوية في الخطاب السياسي المغربي"، صحيفة حفريات، (مصر: عن مركز دال، 2017)، ص 4.

¹⁰ - محمد بغداد، " النخب السياسية الجزائرية وتجليات ممارسة الشعبوية"، مجلة ذوات مجلة ثقافية إلكترونية، العدد 47، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، (2017)، ص 66.

¹¹ - محمد حليم ليمام، الفساد النسقي والدولة التسلطية " حالة الجزائر منذ الاستقلال"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 190.

¹² - بغداد ، ص ص 66، 67.

- 13- ليمام، ص 191.
- 14 - بوحنية قوي، " التشريعات الجزائرية .. إعادة تشكل في ظل الاستمرار"، تقارير صادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة: 21 مايو 2017)، ص 2.
- 15 - لقرع بن علي، " الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017: دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي، 21 أغسطس 2017، شوهد: 2021/03/30، أنظر: <https://soo.gd/BFVs>.
- 16- قوي، ص 3.
- 17- بغداد، ص 64.
- 18- المرجع نفسه، ص 66.
- 19- عبد الحميد بوعلام الله، " أيام تفصل الجزائريين عن أول انتخابات تعددية 2 يونيو 1997"، مكتبة الجزيرة المرئية، 1997/6/2، شوهد: 2021/03/18، أنظر على youtube.
- 20- المرجع نفسه.
- 21- المرجع نفسه.
- 22- نصير سمارة، "الانتخاب الاحتجاجي في الجزائر منذ ظهور التعددية الحزبية: 1990-2017"، مركز دراسات الوحدة العربية، شوهد 2021/06/01، أنظر <https://soo.gd/mBbK>.
- 23- عدد الناخبين المسجلين في انتخابات 2002 هو 17.951.127، منها 8.288.536 فقط التي أُدلت بصوتها، سجلت فيها ما يزيد عن 867.669 ملغاة أو غير المعبر عنها. وما يلاحظ في هذه الانتخابات هو عودة الحزب الحاكم ليتصدر النتائج الانتخابية حيث حقق لوحده 199 مقعداً من أصل 389 مقعد، ومقاطعة كل من حزبي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية و جبهة القوي الاشتراكية لها.
- 24 - " بوتفليقة يرضخ لضغوط جبهة التحرير الوطني بتعيينه بلخادم رئيساً للحكومة"، Made for minds. DW، بتاريخ 2006/06/25، شوهد: شوهد: 2021/03/18 أنظر الموقع: <https://soo.gd/6PEE>.
- 25- الأرشيف التاريخي لنتائج الانتخابات البرلمانية، الجزائر، الغرفة البرلمانية-المجلس الشعبي الوطني، شوهد: 2021/03/18، أنظر الموقع: <https://soo.gd/Iv4A5>.
- 26- لم تختلف نتائج انتخابات 2007 كثيراً عن سابقتها فقد سجلت هذه الانتخابات نسبة منخفضة من مشاركة الناخبين التي لم تتعدى 35.67% من عدد الناخبين المصوتين الذي بلغ عددهم 6.692.891 ناخب من أصل 18.761.084 ناخب مسجل في القوائم الانتخابية، منها 5.727.827 من الأصوات المعبر عنها، و 965.064 ملغاة.

- 27 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الإعلان عن موعد الانتخابات التشريعية لسنة 2012"، 9 فبراير 2012، شوهود: 2021/03/20، أنظر الموقع: <https://soo.gd/vwmq>.
- 28 - المرجع نفسه.
- 29 - بن علي، موقع سبق ذكره.
- 30 - عرف المشرع الجزائر التصويت الأبيض بأنه: " لا تعتبر الأوراق الملغاة أصواتاً معبراً عنها أثناء الفرز، وتعتبر أوراقاً ملغاة: الظرف المجرد من الورقة أو الورقة من دون ظرف، عدة أوراق في ظرف واحد، الأظرفة أو الأوراق التي تحمل أية علامة أو المشوهة أو الممزقة، الأوراق المشطوبة كلياً أو جزئياً، الأوراق أو الأظرفة غير النظامية"، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437هـ الموافق لـ 25 أغسطس 2016، المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد (50)، ص 16.
- 31 - بن علي، موقع سبق ذكره.
- 32 - المرجع نفسه.
- 33 - فنسبة المشاركة كانت 35.37% فقط من مجموع الأصوات التي بلغت 8.225.123 ناخب من أصل 23.251.503، منها 1.778.373 ملغاة و 6.446.750 عدد الأصوات المعبر عنها. أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد (34) السنة الرابعة والخمسون، المؤرخ في الأربعاء 12 رمضان عام 1438 هـ الموافق 7 يونيو سنة 2017، ص 36.